

الاختيار النحوي عند ابن مالك في ألفيته
مسألة اتصال الضمير وانفصاله نموذجا.

The Grammatical Choice of *Ibn Malik* in his *Alfiya*, Case Study: the Connection and Detachment of the Pronoun.

* عمر تشيش

Tchiche Omar

جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان" (الجزائر)

University of Tlemcen- Algeria

omar.tchiche@hotmail.com

تاريخ النشر: 2020/03/15	تاريخ القبول: 2019/12/15	تاريخ الإرسال: 2019 /01/12
-------------------------	--------------------------	----------------------------

مَجَلَّةُ إِشْكَالَاتٍ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ

يتناول هذا المقال الاختيار النحوي عند ابن مالك الأندلسي في منظومته الألفية، والتي اشتملت على خلاصة قواعد النحو العربي؛ فما من شك في أن ابن مالك -وهو نحوي متأخر نسبيا عن عصر التقييد النحوي- قد عمد في نظم هذه الأرجوزة إلى الاختيار من آراء النحاة السابقين له، ولا يمنع ذلك من تفرده بآراء جديدة نابعة عن اجتهاد عميق ورسوخ علمي في هذا الفن. سأحاول أن أجلي من خلال هذا المقال مفهوم الاختيار النحوي بدراسة نموذج واحد من ألفية ابن مالك، وهو مسألة اتصال الضمير وانفصاله في باب أعطى، وباب كان، وباب ظن؛ متبعا في ذلك منهجا أمزج فيه بين الوصف والموازنة والتحليل. - الكلمات المفتاحية: ابن مالك ؛ ألفية ؛ نحو ؛ اختيار ؛ خلاف.

Abstract:

The purpose of this article is to discuss the grammatical choice of *Ibn Malik* in his *Alfiya* which includes a summary of Arabic grammar.

There is no doubt that *Ibn Malik*, who is relatively late in the era of setting rules of grammar, has chosen from the views of the precedent grammarians when he wrote his *Alfiya*.

In this article we will clarify the concept of grammatical choice by studying one sample from *Al-Alfiya* which is the connection and detachment

* عمر تشيش. omar.tchiche@hotmail.com

of the pronoun in some cases of verbs, through the methodology of description, comparison and analysis.

Keywords: *Ibn Malik, Alfiya*, Grammar, Choice, Difference.



مقدمة:

يُعدُّ ابن مالك الأندلسي (ت 672هـ) واحدا من علماء النحو الأندلسيين المبرزين، وأحد أئمة العربية في القرن السابع الهجري.

ويدلنا على مكانة ابن مالك العلمية ما خلفه من إنتاج علمي غزير يعكس ما وصل إليه التبوغ العلمي العربي في بلاد الأندلس وامتد صداه في الآفاق.

ولعل ألفيته -وهي منظومة اشتملت على خلاصة قواعد النحو العربي- أبرز ما ألفه هذا النحوي، حتى باتت علما عليه، مع كونه أشهر من نار على علم إذا ذكر النحو.

ولكن ابن مالك لم يكن بدعا من العلماء في التأليف النحوي، وخصوصا المنظوم منه؛ فألفيته وإن أطبقت على غيرها من الأراجيز النحوية حتى أحملت ذكرها، فإنها محاكاة لألفية ابن معط الزواوي الجزائري، وبسببه أشاد ابن مالك في مقدمة ألفيته حين وصفها مفتخرا بها:

وَتَفْتَنِي رِضًا بِعَبْرِ سُحْطٍ = فَائِغَةُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ

وَهُوَ بِسَبْقِي حَائِزٌ تَفْضِيلًا = مُسْتَوْجِبٌ نَنَائِي الْجَمِيلَا

كما أنه -وهو نحوي متأخر نسبيا عن عصر التقعيد النحوي- لا بد له من الترجيح في مسائل النحو الخلافية، والاختيار من آراء من سبقوه. وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن موقف ابن مالك من تلكم المسائل الخلافية: فيلأي مدى تأثر ابن مالك في نظم أرحوزته بآراء غيره من النحاة؟ وما منهجه في اختياراته النحوية؟

أولا: "الاختيار" في اللغة والاصطلاح.

1 الاختيار في اللغة.

إذا فتشنا في معاجم اللغة العربية عن الأصل الدلالي لمادة (خ ي ز) وجدناه أصلا واحدا يدل على العطف والميل؛ فهذا أحمد ابن فارس يقول: «الخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يُحمَلُ عليه، فالخير خلاف الشر؛ لأن كلَّ أحدٍ يميل إليه ويعطف على صاحبه. والخيرة: الخيار».

والخيرُ الكرم، والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك. وكلّ هذا من الاستخارة؛ وهي: الاستعفاف»¹.

وقال الزّاعب: «والمختار في عرف المتكلمين يُقال لكلّ فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه، فقولهم: هو مختار في كذا، فليس يريدون به ما يراد بقولهم فلان له اختيار، فإنّ الاختيار أخذ ما يراه خيرا، والمختار قد يُقال للفاعل والمفعول»².

ومن التّاحية الصّرفيّة، فإنّ وزن "مُختار" التي لاسم الفاعل هو: مُفتعل، لأنّ أصلها "مُختير"، وأما وزن "مُختار" التي لاسم المفعول فهو: مُفتعل، لأنّ أصلها "مُختير".

والاختيار -على وزن "افتعال"-: مصدر الفعل الخماسي: اختار يختار اختيارا، أو هو: اسمٌ للشّيء المختار، وتدور معانيه على الاصطفاء والانتقاء والميل والتّفضيل، وكلّها معانٍ متقاربة. فالاصطفاء والانتقاء بمعنى واحد؛ فإنّك إذا انتقيت الشّيء فقد اصطفيته وملت إليه، وغالبا ما تكون قد فضّلته على غيره³.

ومّا يُذكر تحت مادّة (خ ي ر): الخيار، المختار، الاستخارة، المستخير، خير، تحيّره، خار له.

2) الاختيار في الاصطلاح.

على الرّغم من تباين الحقول المعرفيّة التي يستعمل أصحابها مصطلح الاختيار، فإنّ دلالة هذا المصطلح تكاد تكون واحدة عندهم، وهي: الاصطفاء والانتقاء والتّفضيل. اللهمّ إلا إذا استثنينا المتكلمين الذين استخدموا الاختيار في مقابلة الإكراه⁴.

فحين يقول الفقهاء: هذه اختيارات فلان الفقهيّة، فإنّهم يعنون الآراء والأقوال التي اصطفاها وانتقاها وفضّلها ورجّحها⁵.

وغير بعيد عن هذه الدّلالة، نجد الأصوليّين وعلماء القراءات، يستخدمون مصطلح الاختيار بمعنى: التّرجيح في مسألة ما مختلف فيها.

وإذا كان الباحثون في حقل النّحو قلّ أن يتعرّضوا لتعريف مصطلح الاختيار عندهم، فإنّ النّحاة -عموما- حين يقولون: واختاره فلان، وهذا اختيار فلان، والاختيار كذا؛ فإنّهم يعنون -غالبا- الرّاجح، والوجه المنتقى المصطفى.

ونجد فخر الدين قباوة يعرف "الاختيار" عند النحاة بقوله: «والاختيار: إرادته حُكْم مع ملاحظة غيره»⁶. وهذا التعريف ربما تُوهّم عبارته بأن الاختيار قد يكون بناء على ميل قلبي إلى حكم دون سواه، حتى وإن كان غيره أقوى منه دليلاً؛ ذلك أنّ لفظة "إرادة" ههنا ليست دقيقة، إذ المريد للشّيء قد ينبعث من مجرد محبة وهوى في نفسه؛ فيميل إلى شيء ما مع إمكان أن يكون غيره أولى بالمحبة منه من جهة التقدير العقلي؛ وفي هذا يقول الكفوي: «الاختيار: هو طلب ما هو خير وفعله، وقد يقال لما يراه الإنسان خيراً وإن لم يكن خيراً»⁷.

كما أنّ لفظة "ملاحظة" - في تعريف فخر الدين قباوة - توحى بأن الاختيار المراد لم يكن بناء على نظر مليّ وتدبر يفضيان إلى اصطفاء الأولى بالاختيار وترجيحه بناء على أسباب موضوعية.

والذي يتضح لي بعد البحث لي في دلالة مصطلح الاختيار التحويّ أنّه: ترجيح رأي في مسألة نحوية خلافاً لبناء على قوّة الدليل.

فلا بدّ من وجود مسألة خلافاً، اختلف فيها النحاة السابقون، ليجد التحويّ المتأخّر أو الباحث نفسه بإزاء أكثر من رأي، فيختار واحداً منها يرجّحه على بقية الآراء، بناء على كونه أقواها دليلاً في نظره.

ثانياً: اختيار ابن مالك في مسألة اتّصال الضمير وانفصاله في باب أعطى وكان وظنّ.

لا نكاد نجد باباً نحوياً واحداً، بل مسألة نحوية واحدة تخلو من تعدّد الآراء فيها؛ ولو ذهبنا نستقصي كلّ مسألة خلافاً في منظومة ابن مالك التحوية، لكنّا بإزاء مئات المسائل المختلف فيها، ولوجدنا أنفسنا في خضمّ آراء النحاة المتضاربة، إن لم نقل بأننا سنعيد قولاً مكروراً لا يخرج عن الإطار العامّ الذي أُلّف فيه كتب الخلاف التحويّ.

ولتفادي أيّ توسّع يتوّء به مثل هذا المقال، فإنني سأحلّل نموذجاً واحداً من اختيارات ابن مالك في ألفيته، يتعلّق باتّصال الضمير وانفصاله في باب أعطى وكان وظنّ.

قال ابن مالك في البيتين 64 و65:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيهِ وَمَا = أَشْبَهُهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ وَأَتَصَّالَا = أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفَصَالَ

1) شرح المسألة.

بعدما ذكر الناظم في البيت الثالث والستين -الذي يأتي قبل شاهد المسألة مباشرة- القاعدة العامة لاتصال الضمير وانفصاله، أتى على ذكر الاستثناء في البيتين 64 و65 المذكورين آنفا. وقبل أن أورد شرح دُيْنِ البيتين ههنا، لعلّه من المناسب ذكر القاعدة العامة ليتضح الأمر بصورة جليّة.

قال ابن هشام: «القاعدة أنه متى تآتى اتصال الضمير لم يُعدّل إلى انفصاله»⁸، فالعرب إنّما استعملت الضمائر لقصد اختصار الأسماء، فتاء المتكلم مثلا، و(أنا) من الضمائر المنفصلة يُستعملان في موضع الاسم العَلَمِ الموضوع لِمَنْ يُدَلّ عليه بهذا الضمير، أي: اسم المتكلم نفسه، كطاهر، وعمر، ونحو ذلك. ولا شكّ في أنّ الضمير المتصل أشدّ اختصارا من الضمير المنفصل، وذلك واضح جدّا.

ولمّا كانت العلة في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة هي قصد الاختصار، وكان الضمير المتصل أشدّ اختصارا من المنفصل، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في بلوغ القصد الذي هو الاختصار، ولهذا لم يُعدّلوا عن استعمال المتصل إلّا عند تعذّره⁹، وهذا هو الذي أشار إليه الناظم في البيت الثالث والستين من الألفيّة إذ يقول:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنفَصِلُ = إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

ومعنى قوله (وفي اختيارٍ): في الكلام المشور -كما أشار إلى ذلك فخر الدّين قباوة-¹⁰، أي: إذا كان المتكلم في سعة من الكلام المشور، غير مضطرّ، فإنّه يتعيّن عليه الوصل ويُمنع الفصل؛ وهذا هو الذي يُفهم من البيت، لا أن يُتَوَهّم أن الناظم أراد بعبارة (وفي اختيارٍ): اختياره هو نفسه في مسألة مختلف فيها. ويعضدّ هذا ما ذهب إليه أبو حيّان الذي فسّر البيت بأنّ ناظمه أراد أنّه إذا أمكن أن يكون الضمير متصلا لم يُؤتَ به منفصلا؛ هذا في اختيار الكلام وأما الضرورة فقد تبيح ذلك¹¹.

ووافق ابن هشام أبا حيّان في استثناء الضرورة من القاعدة، موردا لذلك شاهدَيْن من الشّعر¹²، هما:

أ) قول زياد بن مُنقذ العَدَوِيِّ (من البسيط):

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ = إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

والشاهد فيه قوله «إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا... هُمْ»، حيث فصل الضمير المرفوع - وهو (هم) الذي في آخر البيت-، وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميرا متصلا بالفاعل الذي هو (يزيدهم)، فيقول: «إِلَّا يَزِيدُونَهُمْ حُبًّا إِلَيَّ»¹³.

(ب) قول الفرزدق في مَدْحَةِ مَدْحِ بَهَا زِيَادَ بن عبد الملك بن مروان (من البسيط):

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ = إِتَاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بِرِ

والشاهد فيه قوله «ضَمِنَتْ إِتَاهُمُ»، حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطرَّ إلى إقامة الوزن، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس، ولو أنه أتى به متصلا لقال: «قَدْ ضَمِنَتْهُمْ الْأَرْضُ»، والإتيان بالضمير منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه في العربية إلا لضرورة الشعر¹⁴.

وقد حصر المرادى المواضع التي تُوجِبُ فيها الضرورة فَضَلَ الضمير لعدم تأتّي الاتصال في

اثني عشر موضعا هي¹⁵:

(أ) أن يُحْصَرَ بـ "إِلَّا"، نحو: ما ثبت إلا أنا. وشذَّ نحو «إِلَّاكَ» فلا يقاس عليه.

(ب) أن يُحْصَرَ بـ "إِنَّمَا"، كقول الفرزدق:

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَإِنَّمَا = يُدَافِعُ عَنِّي أَحْسَابِي أَنَا وَمِثْلِي

(ت) أن يُرْفَعَ بمصدر مضاف إلى المنصوب، كقول الشاعر:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ = أَعْرَى الْعِدَا بِكُمْ اسْتِثْلَامَكُمْ، فَشَلَا

(ث) أن يُرْفَعَ بصفة جرَّت على غير صاحبها -نحو: زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ- مطلقا

عند البصريين، وبشرط خوف أمن اللبس عند الكوفيين.

(ج) أن يُحْذَفَ عامله، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ = لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

(ح) أن يُؤَخَّرَ عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة:05].

(خ) أن يكون العامل حرف نفي، نحو: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا

هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: بعض الآية 02].

(د) أن يُفْصَلَ بمتبوع، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [المتحنة: بعض الآية

.01].

- (ذ) أن يَلِيَّ واو المصاحبة (أي: واو المعية)، نحو قول أبي الأسود الهذلي:
فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْدُوا فَصِيدَةً = تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي
- (ر) أن يَلِيَّ "إِذَا"، نحو:
بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ، فَلَيْلٍ إِذَا = أَنَا أَوْ أَنْتَ، مَا ابْتَعَى الْمُسْتَعِينُ
- (ز) أن يَلِيَّ "اللام الفارقة"، نحو:
إِنْ وَجَدْتُ الصَّادِقَ حَقًّا لَا يَأِيَّ = كَ، فَمُرِّي، فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
- (س) أن يَنْصِبُهُ عاملٌ في مُضَمَّرٍ قَبْلَهُ غير مرفوع، إن اتَّخَذَا رتبة، نحو: (طَنَنْتَنِي إِيَّايَ)، و(عَلِمْتُكَ إِيَّاكَ)، و(حَسِبْتُهُ إِيَّاهُ).

وبعد شرح القاعدة العامة لاتصال الضمير وانفصاله التي تضمّنها البيت الثالث والستون -سالف الذكر-، يأتي الآن الكلام على الاستثناء الذي أورده الناظم في البيتين الرابع والستين والخامس والستين، حيث ذكر المواضع التي يجوز فيها أن يؤتى بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا، وهي ثلاثة مواضع¹⁶:

- (أ) أن يكون الضمير مفعولا ثانيا ل(أَعْطَى) أو إحدى أخواتها ك(سَأَلَ).
- (ب) أن يكون الضمير الثاني خبرا ل(كَانَ) أو إحدى أخواتها.
- (ت) أن يكون الضمير مفعولا ثانيا ل(ظَنَّ) أو إحدى أخواتها ك(خَالَ).

فأمّا الموضع الأول، فهو الذي أشار إليه بقوله: «وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ»، وأراد بذلك أنك محيّر بين الوصل والفصل عندما يتعلّق الأمر بالهاء التي تقع مفعولا ثانيا وليست خبرا في الأصل، كمثّل أن يعمل فيها الفعل (سَأَلَ) الذي هو من أخوات (أَعْطَى) المتعدّي إلى مفعولين؛ فتقول: الدّهرم سَلْنِيهِ، بَوَصِّلِ الهاء، أو تقول: سَلْنِي إِيَّاهُ، بفصلها. ويشبه ذلك: أَعْطَيْتُكَ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ¹⁷.

وتجدر الإشارة إلى ما تبّه عليه الشّاطبيّ من أنّ الناظم لم يُرِدْ بقوله: «هاء سَلْنِيهِ» خصوصَ الهاء، وإنّما أراد المفعول الثاني لسَلْنِيهِ، سواء كان هاء أو غيرها، ككاف الخطاب وهاء الغائبة، نحو قول لغالام يَمْلِكُهُ مَعَ أُمَّةٍ، وقد جاء من يشتريهما منه: «سَأَلَيْتُكَ فُلَانًا، وَسَأَلَيْتُهَا»¹⁸.

ومن الفوائد التي ذكرها ابن عثيمين عند شرحه لعبارة الناظم: «وصل أو أفصل»، أن (أو) ههنا للتخيير بين الفصل والوصل، ولكنّ الوصل أفصح وأسدّ، وذلك لاعتبارين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي: فأما من جهة اللفظ، فإنّ الناظم قدّم في العبارة الوصل على الفصل، والتّقدم يُشعرُ بأولوية الوصل.

وأما من جهة المعنى، فلكون الوصل هو الأصل كما ذكر الناظم في البيت 63 الذي سبق شرحه، وأما الفصل فهو استثناء من القاعدة؛ ممّا يُرجح الوصل في هذا الموضوع¹⁹.

وأما الموضوع الثاني، فهو باب (كان) وأحواتها، الذي أشار إليه الناظم بقوله: «في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى»، وأراد بذلك: وفي هاء كُنْتُهُ الخلاف منسوب إلى العرب²⁰، أو إلى التحوّين²¹؛ وقد حذف حرف العطف لضرورة التّظم، وذلك عنده كثير، ثمّ حذف المضاف وهو (الهاء) لضيق التّظم من جهة، ولأنّ الكلام إنّما وقع له في (الهاء) لا في نَفْسِ كُنْتُهُ، ولا في ضميريهما جميعاً²².

ويضيف الشاطبي بأنّ إتيان الناظم «بالمثال المعين من غير أن يقول: وما كان نحوه، ولا ما أشبهه، لا يدلّ على أنّ الخلاف الذي ذُكر مختصّ به، بل يريد ما كان من باب، فكما جرى الخلاف في "كان"، كذلك جرى في أصبح، وأمسى، وظلّ، وصار، وسائر أفعال الباب»²³.

وقد أشار الناظم بقوله: «في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى» إلى أنّه إذا كان خبر "كان" وأحواتها ضميراً، فإنّه يجوز اتّصاله وانفصاله، وأختلف في المُختار منهما؛ فاختار الناظم الاتّصال، واختار سيبويه الانفصال؛ فتقول: الصّديقُ كُنْتُهُ -على الاتّصال-، وتقول: كنت إِيّاه -على الانفصال-

ثمّ ذكر الناظم الموضوع الثالث الذي يقع فيه الاستثناء من القاعدة، وهو باب (ظنّ) وأحواتها، فقال: «كَذَاكَ خِلْتَنِي»، مشيراً إلى أنّه مثل (كُنْتُهُ) من حيث اختلاف النّحاة في اتّصال ضميره الثاني -الذي هو ثاني مفعولين، وهو خبر في الأصل- أو انفصاله. والمختار عند الناظم الاتّصال، وقد وافق في ذلك الرّمانيّ وابن الطّراوة، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنّ الانفصال هو الصّواب في هذا الموضوع²⁴؛ وقد عزا كلّ رأيٍ إلى أصحابه المراديين²⁵، وابن هشام²⁶. وتبّه فخر الدّين قباوة على أنّ قول الناظم: «واتّصلاً اختار، غيري اختار» قد تُوهّم فيه عبارة «غيري» بالإطلاق وأنّ الناظم انفرد باختيار الاتّصال، وهذا خلاف الواقع؛ إذ أكثر النّحاة على الانفصال، مع وجود قلة سبقت ابن مالك إلى الاتّصال كما هو مبين آنفاً²⁷.

(2) آراء أشهر شراح الألفية في المسألة.

يرى أبو حيان في باب (سَلْنِيَه) أنّ الأحسن في هذا النوع الاتصال، فرأى (أَعْطَيْتَكَه) أحسن من (أَعْطَيْتِكَ إِتَاه). وأما في بابي (كَنْتَه) و(خَلْتَنِيَه)، فإنّه يرى أنّ ما ذهب إليه الناظم - من اختيار الاتصال متابعا الرّمائيّ وابن الطّراوة - هو اختيار مرجوح؛ وحقّته في ذلك ما نقله سيبويه عن العرب أنّ الانفصال هو الأفصح؛ حيث تقول العرب: (عَجِبْتُ من ضربي إِيَّاكَ)، وقد تتكلم به متصلا، و(كان إِيَاه) مثله؛ لأنّ (كانه) قليلة، ولا تقول (كانني)، ولا (ليسني)، ولا (كانك). ومثله (حَسِبْتَنِيَه) و(حَسِبْتَنِكَه) قليل في كلام العرب²⁸.

ويهمز أبو حيان - في شرحه لهذه المسألة - الناظم بعبارات توحى بشيء من الانتقاص

منه

-عليهما رحمة الله-، إذ يقول: «فانظر إلى هذه التصوص التي ذهبت على هذا الناظم، وما [إخاله]²⁹ وقف على كلام سيبويه في هذا المكان، وقد استدللّ هو في غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جدا»³⁰.

ورأي الجمهور في باب (خَلْتَنِيَه) من اختيارهم الانفصال، هو ما يُرجّحه كذلك ابن عقيل استنادا إلى رأي سيبويه إمام النحاة؛ لأنّه هو الذي شافه العرب وحكى عنهم³¹. وأما المرادى والشاطبيّ والأشمونيّ فقد نصّوا على اضطراب رأي الناظم في باب (خَلْتَنِيَه)؛ إذ يذهب في الألفية إلى اختيار الاتصال، ويختار في التسهيل الانفصال موافقا رأي سيبويه، ومعلّلا ذلك بأنّ الهاء في (خَلْتَنِيَه) خبر مبتدئ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء (كَنْتَه) فإنّه خبر مبتدئ في الأصل، ولكنّه شبيه بهاء (ضَرَبْتُهُ) في أنّه لم يحجزه إلّا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأنّ الفعل مباشر له³².

ووافق الشارح ابن جابر الهواريّ الناظم في خبر التاسخ، أنّ الصحيح اختيار الاتصال؛ لكثرتة في النظم والنثر الفصيح، كقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- لعمر بن الخطّاب في شأن ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»³³. كما أنّ سيبويه نفسه حكى عمّن يوثق به: (عليه رجلا لَيْسَنِي)، (كذلك خَلْتَنِيَه...)، فعلم أنّه يجوز في الهاء منه الاتصال والانفصال. ثمّ ذكر أنّه يختار الاتصال، وأنّ منهم من يختار الانفصال نظرا إلى أنّه خبر

في الأصل، وليس بمُرَضِيٍّ، لأنّ الاتّصال قد جاء في الكتاب العزيز في غير ما آية، وأمّا الانفصال فلا يكاد يُعثر عليه إلّا في الشّعر³⁴.

واختصر ابن هشام المسألة فقال: «إن كان العامل فعلا غير ناسخ فالوصل أرجح كالماء من (سليبه)، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: بعض الآية 137]، ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَاءً﴾ [هود: بعض الآية 28]، ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمْ مَاءً﴾ [محمد: بعض الآية 37]. ومن الفصل: "إنّ الله مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ"³⁵. وإن كان اسما فالفصل أرجح... وإن كان فعلا ناسخا نحو: (خَلْتَنِيهِ) فالأرجح عند الجمهور الفصل، كقوله: "أخي حسبتك إياه..."، وعند الناظم والرّمانيّ وابن الطّراوة الوصل، كقوله: "بُلُغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَهُ..."³⁶.

3) الرّأي الرّاجح في المسألة.

يُعقّب محمّد محيي الدّين عبد الحميد على ابن عقيل الذي احتجّ برأي سيبويه في المسألة، بأنّ الحقّ لا يُعرف بالرجال وإنّما تُعرف الرجال بالحقّ؛ فرأي سيبويه ليس بحجّة، إذ كلّ ما يصيب ويُخطئ، ويُؤخذ من كلامه ويردّ إلّا المعصوم؛ داعيا من ثمّ العلماء إلى نبذ التعصّب للرجال³⁷. ويؤكّد محمّد محيي الدّين بأنّ الأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن مالك، والرّمانيّ، وابن الطّراوة، من أنّ الاتّصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولي ظنّ وأحوالهما؛ وحجّته في ذلك أنّ الاتّصال في البابين أكثر ورودا في الكلام العربيّ الفصيح الذي يُحتجّ به³⁸، ومن ذلك:

أ) قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفِشَلْتُمْ﴾ [الأنفال: بعض الآية 43].

ب) قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لعمر بن الخطّاب في شأن ابن صيّاد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»³⁹.

ت) عدم ورود الانفصال في أحد البابين في القرآن الكريم أصلا.

ث) الاتّصال هو الطّريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

وبالنظر إلى هذه الحجج، فإنّني أميل إلى ما ذهب إليه محمّد محيي الدّين عبد الحميد غير متعصّب له، بل مقتنعا بأنّ اختيار ابن مالك الذي وافق فيه الرّمانيّ وابن الطّراوة هو الأرجح في المسألة.

خاتمة:

- وفي ختام هذا المقال أورد النتائج التي توصلت إليها موجزة في العناصر الآتية:
- (1) لم أعر - في حدود ما وقفت عليه من دراسات سابقة - على من أرسى تعريفا دقيقا جامعا مانعا للاختيار النحوي والذي استقرّ عندي أنّه: ترجيح رأيٍ في مسألة نحوية خلافية بناء على قوة الدليل.
 - (2) لا يمكن الحديث عن اختيارٍ نحويّ - عند نحويّ ما - ما لم يختلف النحاة قبله في المسألة موضوع الاختيار.
 - (3) بوصف ألفتية ابن مالك خلاصة النحو العربيّ، عدد أبياتها يربو على ألف بيت، فإنّها قد حفلت بمئات المسائل الخلافية المعروفة في كتب الخلاف النحويّ؛ ولم يكن ابن مالك متعصبا لمذهب نحويّ دون آخر - كما هو معلوم -، فهو يوافق رأي البصريّين تارة، ويوافق رأي الكوفيّين تارة، ويميل إلى آراء آحاد النحاة تارة أخرى.
 - (4) إنّ مخالفة ابن مالك ما عليه الجمهور أحيانا، كما في مسألة اتصال الضمير وانفصاله في باب أعطى وكان وظنّ، يدلّنا على أنّ ابن مالك قد بلغ مرتبة الاجتهاد النحويّ، وأنّه يحتكم إلى قوة الدليل وإن قال به أفراد من النحاة فقط، لا إلى رأي الأغلبية الذي قد يستند أحيانا إلى حجج ضعيفة.

هوامش:

- 1 مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، القاهرة، د.ط، 1399هـ-1979م، مادة (خ ي ر).
- 2 المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط.1، 1412هـ، ص161.
- 3 أمين بن إدريس فلاته، الاختيار عند القراء، كرسى القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الرياض، ط.1، 1436هـ، ص23.
- 4 المفردات في غريب القرآن، ص161.
- 5 الاختيار عند القراء، ص26-27.

- 6 يُنظر: المرادي، شرح الألفية لابن مالك، تحقيق فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ط.1، 1428هـ-2007م، 106/1.
- 7 الكلّيات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.2، 1419هـ/1998م، ص62.
- 8 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: غدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2009م، 82/1.
- 9 يُنظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، غدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، 82/1.
- 10 يُنظر: المرادي، شرح الألفية لابن مالك، 104/1، الهامش 05.
- 11 يُنظر: أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط.1، 2015م، 92/1-93.
- 12 أوضح المسالك، 82-83/1.
- 13 يُنظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، غدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، 84/1.
- 14 نفسه، 85-84/1.
- 15 يُنظر: شرح المرادي على ألفية لابن مالك، 105-104/1.
- 16 يُنظر: محمد بن صالح العثيمين، شرح الألفية لابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، ط.1، 1434هـ، 232-231/1.
- 17 ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، 2005م، 89/1.
- 18 يُنظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى - مكة، ط.1، 1428هـ-2007م، 301/1.
- 19 نفسه، 229/1.
- 20 أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، 93/1.
- 21 المقاصد الشافية، 301/1.
- 22 نفسه، 301/1.
- 23 نفسه، 302/1.
- 24 يُنظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 91/1.
- 25 شرح الألفية لابن مالك، 107/1.
- 26 أوضح المسالك، 88/1، وما بعدها.
- 27 المرادي، شرح الألفية لابن مالك، 107/1.

- 28 أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، 93/1-94.
- 29 وردت في النصّ: بفتح همزة إخاله.
- 30 منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، 94/1.
- 31 شرح ابن عقيل، 90/1.
- 32 يُنظر: شرح الألفية لابن مالك، 107/1. المقاصد الشافية، 302/1. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1375هـ-1955م، 53/1.
- 33 أخرج البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبيّ فمات. وأخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد.
- 34 يُنظر: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ط، 1420هـ-2000م، 172/1.
- 35 لم أف على تخرجه.
- 36 أوضح المسالك، 88/1-96.
- 37 يُنظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 90/1-91.
- 38 نفسه، 91/1.
- 39 سبق تخرجه.